الأمم المتحدة

A/63/924

الجمعية العامة

Distr.: General
9 July 2009
Arabic
Original: English

الدورة الثالثة والستون

البند ١١٤ من جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى

رسالة مؤرخة ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأوزبكستان لدى الأمم المتحدة

يشرفني، بصفتي الممثل الدائم لجمهورية أوزبكستان، الرئيس الحالي لمنظمة شنغهاي للتعاون، أن أحيل إليكم طيه إعلان يكاترينبيرغ الصادر عن رؤساء الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون، الذي اعتمده اجتماع مجلس رؤساء الدول الأعضاء، المعقود في ١٥ و ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، في يكاترينبيرغ، الاتحاد الروسي (انظر المرفق).

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ١١٤ من جدول الأعمال.

(توقيع) مراد **أسكاروف**
الممثل الدائم لجمهورية أوزبكستان

150709 150709 09-39875 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

مرفق الرسالة المؤرخة ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٩ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية أوزبكستان لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالروسية]

إعلان يكاترينبيرغ الصادر عن رؤساء الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون

يصدر رؤساء الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون، استناداً إلى نتائج اجتماع مجلس رؤساء الدول الأعضاء في المنظمة المعقود في يكاترينبيرغ في ١٥ و ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، البيان التالي:

١ - تشهد الساحة الدولية تحولات هامة في الوقت الراهن. وأصبح التطلع نحو السلام والتنمية المستدامة وتعزيز التعاون المتكافئ من السمات البارزة للعصر. وليس في الإمكان التراجع عن التوجه نحو تحقيق التعددية القطبية الحقيقية. كما أن أهمية البعد الإقليمي في حل المشاكل العالمية تتزايد باطراد.

وإذ تؤكد الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون مجدداً التزامها بالتنمية المشتركة على أساس مبادئ وأحكام ميثاق المنظمة ومعاهدة علاقات حسن الجوار والصداقة والتعاون في الأجل الطويل المبرمة بين أعضاء المنظمة، فإنها ترى أن إحدى المهام ذات الأولوية تتمثل في إقامة حوار بناء وتعميق التفاعل والشراكة عن كثب من أجل توحيد الجهود الرامية إلى إيجاد وسائل فعّالة لحل المشاكل العالمية والإقليمية، والانتفاع في ذلك بما تتمتع به المنظمة من إمكانيات متزايدة وهيبة على الصعيد الدولي.

٢ - وتؤمن الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون بأن التعاون الدولي أداة أساسية وفعّالة للتصدي للتحديات والتهديدات الجديدة، والصمود في وجه الأزمة المالية العالمية، وكفالة أمن الطاقة والأمن الغذائي، والتوصل إلى حلول لبعض المسائل الملحة مثل تغير المناخ.

٣ - وتتضح من الحالة السائدة الآن في قطاعي الاقتصاد والشؤون المالية في العالم، ضرورة تعزيز تعاون المجتمع الدولي في مجال الرقابة على الشؤون المالية الدولية وإدارتها، وبذل جهود مشتركة لمنع نمو وانتشار مخاطر الأزمة المالية وكفالة استتباب الاستقرار الاقتصادي.

وتعتزم الدول الأعضاء في المنظمة بذل جهود، بالتضافر مع المجتمع الدولي، تجاه تشكيل نظام مالي دولي يتسم بالعدالة والمساواة والشمول والرقابة الحسنة، ويراعى فيه إيجاد توازن

حقيقي بين مصالح جميع الأطراف المشاركة فيه، وتمنح فيه جميع الدول فرصا متساوية للحصول على امتيازات العولمة.

ويتطلب تحقيق تلك الغاية تعزيز التفاعل وتبادل المعلومات المتعلقة بالقطاع المالي الدولي والمسائل ذات الصلة بمعالجة نتائج الأزمة المالية العالمية في منطقة منظمة شنغهاي للتعاون.

٤ - وتشدد الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون، في ظل الظروف الراهنة، على الأهمية المتزايدة لتعزيز التجارة والتعاون الاقتصادي وفي مجال الاستثمار في إطار المنظمة، بما في ذلك الاستفادة من إمكانيات الدول ذات مركز المراقب والشركاء في الحوار.

وتلاحظ الدول الأطراف في معاهدة شنغهاي للتعاون الحاجة إلى تسريع تنفيذ المشاريع الرئيسية، المصممة من أجل كفالة توسيع نطاق وإمكانيات النقل والاتصالات في المنطقة، وضمان إمكانية الوصول إلى الأسواق العالمية، وتطوير البنية التحتية الاقتصادية، وإنشاء مراكز دولية حديثة للوجستيات والتجارة والسياحة، وتشييد مصانع جديدة، وإدخال تكنولوجيات ابتكارية لا تستهلك الكثير من الطاقة، بما في ذلك مصادر للطاقة المتجددة.

وسيؤدي تنفيذ هذه المشاريع، وعمل الترتيبات المتعلقة بممرات النقل الدولية، وتحديث خطوط السكك الحديدية والطرق البرية، إلى تهيئة الظروف المطلوب إيجادها مسبقاً من أجل تعزيز إمكانيات المنطقة بوصفها معبراً يربط بين القارات وإعطاء دفعة جديدة لروابط التنمية الاقتصادية بين أوروبا وآسيا.

٥ - وإذ تلاحظ الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون الأهمية البالغة لقطاع الطاقة من أجل نجاح التنمية الاقتصادية وتهيئة الظروف الملائمة لتحسين مستويات معيشة مواطنيها، فإنها تعرب عن تصميمها على مواصلة تطوير التعاون الذي يحقق المصالح المتبادلة في هذا المجال على أساس المساواة، بهدف كفالة توافر إمدادات الطاقة على نحو يتسم بالفعالية والموثوقية وعدم الإضرار بالبيئة.

٦ - ويتمثل منطلق منظمة شنغهاي للتعاون في ضرورة مواصلة ترسيخ الأسس القانونية للعلاقات الدولية، التي تحددها المبادئ المقبولة للجميع ومعايير القانون الدولي والالتزامات الدولية للدول.

ويظل تعزيز الدور المركزي والتنسيقي للأمم المتحدة في مجال الشؤون العالمية، وزيادة فعالية آلياتها بهدف كفالة الاستجابة المناسبة لتحديات العصر والتغيرات التي تشهدها

الساحتان السياسية والاقتصادية، من المهام الملحة. وينبغي أن يحظى إصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بنفس القدر من التوافق في آراء الأطراف في المجتمع الدولي.

وتعتزم الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون تعزيز التنسيق بشأن المسائل المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

٧ - وتشدد الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون على أهمية مسألة كفالة أمن المعلومات الدولية، باعتباره أحد العناصر الأساسية التي تشكل النظام المشترك للأمن الدولي.

٨ - وإذ تؤكد الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون مجدداً التزامها بالحوار بين الحضارات وبقيم السلام والتسامح والاحترام المتبادل والتراضي في مجال العلاقات الدولية والعلاقات بين الأديان، بغض النظر عن الأصول العرقية والانتماءات الدينية والعقائدية الأخرى، فإنها تعرب عن معارضتها لإيجاد أوجه شبه بين مكافحة الإرهاب الدولي والدخول في مواجهة ضد أية ديانة معينة.

٩ - ولن يتسنى صون الأمن الدولي إلا إذا توفرت ظروف المساواة بين جميع الدول في مجال الأمن. ويجب ألا يتحقق أمن بعض الدول على حساب أمن دول أخرى.

وينبغي أن تسوى النزاعات الدولية والإقليمية من خلال الوسائل السياسية والدبلوماسية، على أساس مبادئ المساواة والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة.

ولا جدوى من محاولات تحقيق ميزات انفرادية في مجال الدفاع، نظراً إلى أنها تؤدي إلى زعزعة التوازن والاستقرار الاستراتجيين في العالم، ولا تفيد في بناء الثقة وخفض الأسلحة ونزع السلاح.

١٠ - وتلاحظ الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون أن انتشار الأسلحة النووية يشكل تهديداً خطيراً للسلم والأمن الدوليين.

وتشكل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية العنصر الأساسي للنظام الدولي لمنع انتشار الأسلحة النووية. ويمكن القضاء على تهديدات انتشار الأسلحة النووية، بل ويجب القضاء عليها، استناداً إلى معاهدة عدم الانتشار، شريطة وفاء الدول الأطراف فيها بالتزاماتها دون قيد أو شرط. وتؤكد الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون مجددا دعمها القوي لمعاهدة عدم الانتشار، وترحب بالجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى تعزيزها، وتعرب عن تصميمها

على المضي قدماً تجاه رفع درجة الوعي بالمعاهدة، على أساس وحدة عناصرها الأساسية الثلاثة: عدم الانتشار ونزع السلاح واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

وتؤكد الدول الأعضاء في معاهدة شنغهاي للتعاون مجدداً عزمها على مواصلة تنفيذ مبادرة الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية المتعلقة بمكافحة أعمال الإرهاب النووي، وتعرب أيضاً عن ترحيبها ببدء نفاذ معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا، في ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٩.

١١ - وترحب الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون ببدء المفاوضات بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية بشأن إعداد مشروع معاهدة لخفض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية.

١٢ - وتعرب الدول الأعضاء في معاهدة شنغهاي للتعاون عن تأييدها لمواصلة عملية المفاوضات المتعلقة بإزالة الأسلحة النووية من شبه جزيرة كوريا. وتدعو إلى ضبط النفس ومواصلة البحث من أجل إيجاد حلول مقبولة للجميع استناداً إلى الاتفاقات التي تم التوصل إليها في السابق.

١٣ - وتعرب الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون عن قلقها العميق إزاء الحالة المعقدة في أفغانستان فيما يتصل بالاتجار غير المشروع بالمخدرات والإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، التي تشكل تهديداً للمجتمع الدولي بأسره.

وفي هذا الصدد، تسلم الأطراف بضرورة تعزيز التفاعل مع الدول ذات مركز المراقب لدى منظمة شنغهاي للتعاون، ومع أفغانستان والدول المعنية الأخرى، علاوة على تعزيز التفاعل مع المنظمات الإقليمية والدولية، وقبل كل شيء مع الأمم المتحدة ومؤسساتها المتخصصة.

وتعتزم الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون القيام، بالتضامن مع دول أخرى ومع المنظمات الدولية، بإنشاء أحزمة لمكافحة المخدرات وكفالة الأمن المالي في المنطقة.

١٤ - وترحب الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون بانتهاء النزاع العسكري الداخلي في سري لانكا، وتعرب عن أملها في تأسيس سلام قوي وتعزيز الأمن والاستقرار في البلد، على أساس كفالة سيادة الدولة وسلامتها الإقليمية، وضمان حقوق جميع الفئات الاثنية والطوائف الدينية.

١٥ - وترى الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون أن إحدى المهام ذات الأولوية تتمثل في تعزيز فعالية التفاعل في ميدان الاستجابة المشتركة الجيدة التوقيت

لأحداث الطوارئ البيئية والتي من صنع الإنسان، وتنفيذ مجموعة من التدابير التي تهدف إلى تخفيف تأثيرها على المجتمع والاقتصاد.

١٦ - وتولي الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون أهمية خاصة لتعزيز التعاون في مجال المكافحة الفعالة لتهديد الإصابات المرضية والأمراض المعدية الخطيرة. ولتحقيق ذلك الغرض، تعترف الأطراف بضرورة حشد الموارد المتاحة والشروع في عمل مشترك لمنع انتشار الأوبئة.

١٧ - وتنوه الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون بأن المنظمة أصبحت عنصراً هاماً في نظام الأمن والتعاون الحديث النشأة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

وإذ تشير الدول الأعضاء مع الارتياح إلى ازدياد اهتمام المجتمع الدولي بإنشاء روابط مع منظمة شنغهاي للتعاون، فإنها تعرب عن ترحيبها بانضمام جمهورية بيلاروس وجمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية إلى عداد المتعاونين في إطار المنظمة بصفة شريكين في الحوار.

وتقف الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون على أهبة الاستعداد لتوسيع نطاق التفاعل العملي مع منظمات الأمم المتحدة، ورابطة الدول المستقلة، ورابطة دول جنوب شرق آسيا، والجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، ومنظمة التعاون الاقتصادي، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى، ولتأسيس شبكة شراكات واسعة على هذا الأساس.

وتعرب الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون عن انفتاحها للحوار بهدف التقريب بين الدول وتيسير بناء نظام عالمي أكثر عدالة وترسيخ أسس الاستقرار العالمي والتنمية الاقتصادية.

رئيس الاتحاد الروسي

رئيس جمهورية أوزبكستان

رئيس جمهورية الصين الشعبية

رئيس جمهورية طاجيكستان

رئيس جمهورية قيرغيزستان

رئيس جمهورية كازاخستان